

الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي

أ.مرداسي أحمد رشاد
جامعة خنشلة؛ الجزائر
rachad01677@gmail.com

أ.بوظبة صبرينة
جامعة بسكرة؛ الجزائر
sabrina40boutabba@gmail.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل المصرفي الإسلامي من أجل تلبية الحاجات المالية المتنوعة والمتحددة لمختلف أطراف العلاقة المالية، حيث تطرقنا إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية، ولقد تمت دراسة هذا الموضوع من خلال التطرق لبعض المفاهيم حول الهندسة المالية الإسلامية، كما تم التطرق إلى مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي وكفاءته، وفي الأخير تناولنا دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير المنتجات المالية الإسلامية بالتركيز على عملية التصكيك الإسلامية والمنتجات المالية المركبة، بالإضافة إلى التطرق إلى المشتقات المالية من منظور إسلامي.

ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنّ للهندسة المالية الإسلامية دور فعال في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وابتكار منتجات مالية تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، التمويل المصرفي الإسلامي، منتجات الهندسة المالية الإسلامية، المنتجات المالية المركبة.

رموز JEL: G21، G24.

Abstract:

The aim of this paper research to study the role of the financial architecture and the Islamic group in the provision of Islamic banking finance to meet the financial needs of manifold and the different parties to the financial relationship, where we addressed the role of the financial architecture and the Islamic group in the development of the innovation of Islamic financial products, have been studied this subject through discussing some of the concepts on engineering and Islamic finance, were addressed to the concept of Islamic banking finance and efficiency, and we had the role of engineering Islamic finance in the provision of Islamic financial products to focus on the process of billing Islamic financial products and the vehicle, as well as to address the financial derivatives from an Islamic perspective.

Have been reached through the study to that of engineering Islamic finance an effective role in providing Islamic funding through the development of innovative financial products to combine economic efficiency and credibility and legitimacy.

Keywords: Engineering Islamic finance, Islamic banking finance, engineering products Islamic finance, financial products and the vehicle.

(JEL) Classification : G21, G24.

فرضت التغيرات التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن لها البقاء والاستمرارية إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة و حجما، وقد تنبعت إلى أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية، وحتى تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية مواجهة هذه المنافسة وجذب المستثمرين لابد لها من توفير التمويل اللازم، لذلك يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى لإيجاد الصيغ البديلة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقامت فعلا بتبني مفهوم الهندسة المالية الإسلامية الذي يعمل على تطوير واستحداث منتجات مالية إسلامية تتماشى والتطورات المالية والاقتصادية.

اشكالية البحث:

من خلال الطرح السابق يتضح لنا التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للهندسة المالية الإسلامية أن تساهم في توفير التمويل الإسلامي؟

فرضيات الدراسة: تتبني هذه الدراسة الفرضية التالية:

- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية.

وقد قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية.

المحور الثاني: التمويل الإسلامي وكفاءته.

المحور الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي.

- أهداف البحث:

- التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها العلمية والعملية وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛

- التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي وكفاءته؛

- إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل.

- **منهج الدراسة:** من أجل اختبار فرضية البحث وتحقيق أهداف الدراسة، فإنّ الأسلوب المناسب لهذه الدراسة هو: الأسلوب

الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالهندسة المالية الإسلامية وكذلك المعلومات المرتبطة

بالتصميم الإسلامي لغرض دراستها وتحليلها وتوضيح دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار وتطوير وسائل التمويل، للوصول إلى

نتائج واضحة ودقيقة ويمكن تعميمها.

المحور الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية

يعرض هذا المحور أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية وذلك من خلال التطرق إلى تعريفها وأسباب ظهورها، كما يعرض المزايا التي توفرها الهندسة المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى توضيح أهمية الهندسة المالية الإسلامية و الهدف الذي تسعى لتحقيقه.

أولاً-تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف"¹. ويعرف الدكتور عبد الهادي السبهي الهندسة الإسلامية على أساس علاقتها بالتحوط الذي يقصد به اتقاء المخاطر وتخفيف آثارها حال وقوعها وذلك بابتكار الحلول المالية وتنميطها في منتجات تحقق الأغراض المالية مع السلامة الشرعية². فمن الناحية العلمية، يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية.

أما بالنسبة للناحية العملية فمعظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، ولكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك والاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية اتجاهها لضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته، بالإضافة إلى رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين مع المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية مستحدثاتها الحديثة، ولكي يكون للفقهاء الإسلامي حضور قوى على الساحة الاقتصادية بدلا من تعطيله³.

إذا فالهندسة المالية الإسلامية عملية مستمرة وآنية لابتكار وتصميم أدوات مالية حديثة لمواجهة مشاكل التمويل وإيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية والتحوط منها في إطار محددات الشريعة الإسلامية.

ثانياً- أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:

تبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نوردتها فيما يلي⁴:

1- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل، وإن كانت معدودة لكنها منضبطة و محددة وعليه فإن قبول التعاملات التي تلي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية، والجمع بين هذين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية؛

2- تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا مادام في جوهره يدخل تحت ما حرمته الشريعة الإسلامية

فالبائع حلال، ولكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع، ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل واستحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم، ومادام البيع يخلو من المحذور، فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك، إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر وعدم التأكد، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الاقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة؛

3- المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: يعد وجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأهيلها؛

4- مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: إنَّ التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة و متشعبة ولعل غياب الهندسة المالية يعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، حيث أثبتت العديد منها أنَّ أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشرعية لهذه المؤسسات، من هنا تبرز لنا ضرورة وأهمية وجود الهندسة المالية.

ثالثا-مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية:

إنَّ تطبيق الهندسة المالية الإسلامية سيوفر للمصارف الإسلامية العديد من المزايا، ومن أهمها⁵:

1- توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية: فالهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، ويتطلب ذلك الحاجة إلى ثقافة المؤسسات المالية الإسلامية وتضمينها للإبداع فضلا عن ندرة الأفراد المبدعين، ومدى إلمام المبدعين المتخصصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل، إلى جانب توفير مخصصات تنفقها تلك المؤسسات على البحوث والتطوير؛

2- تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية: إنَّ التقليد هو الخيار الوحيد للتطوير في غياب الهندسة المالية الإسلامية وعجز المؤسسات المالية عن الابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيراتها التقليدية، لذلك فإنَّ الأمر يفرض عددا من التحديات أمام استخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية الأصيلة، وربما ينتهي الأمر بإجبار المصارف على استخدام بعض المنتجات التقليدية بعد تأطيرها بإطار شرعي.

رابعا-الأهمية العلمية والعملية للهندسة المالية الإسلامية وأهدافها:

1-الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية: يمكن إيجاز الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي⁶:

أ. يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المصرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية؛

ب. يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية؛

ت. أن الأصل في المعاملات الإباحة، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها؛

ث. أن العبرة في المعاملات المالية للعلل والمقاصد حيث أن أحكام فقه المعاملات معللة وعللها مرتبطة بالحكم الشرعي وجودا أو عدما بعكس فقه العبادات التي يجب التوقف فيها عند حدود النص، لذلك فعملية إلحاق العقود المالية المستحدثة بأصول لها في الفقه الإسلامي مسترشدين بالعلة؛

ج. أن الإسلام لم ينشئ العقود المالية، وإنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات وتشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد الكلية المنظمة لها.

2- الأهمية العملية للهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي: بالنسبة للأهمية العملية فهي⁷:

أ. معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك؛

ب. الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية تجاهها؛

ت. ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته؛

ث. رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين مع المسلمين الذي يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية بدلا من تعطيله؛

ج. إن المعاملات المالية وإن كانت مقاصد المكلفين فيها لا تخرج (في الجملة) عن معاني الاكتساب وطلب الرزق وتنمية المال وقضاء الحوائج الدنيوية والأخروية، إلا أن السمة وسائلها التبدل والتغير والتطور بحسب الأمكنة و الأزمنة، والأحوال والعبادات والأعراف الجارية... وهذا ما يستدعي عدم غلق باب الاجتهاد في تكييف العقود الموجودة أو تطويرها أو إيجاد أخرى مستحدثة لما في ذلك من رفع المشقة والحرج على الناس (يقول ابن تيمية رحمه الله: "نصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم، وعبادات يحتاجون إليها في دنياهم فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبه الله وأحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع وأما العادات فهي ما عتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر")؛

ح. إذا اعتبرنا التكييف الفقهي جزءا من الهندسة المالية، فإنه قد يكون أساسا لتطوير كثير من العقود المالية، فتكييف الأموال التي يودعها آلاف المودعين في حسابات استثمارية لهم في المصارف الإسلامية، والتعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة، مع العلم أنه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، أدى إلى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائية التقليدي المعروف في الفقه، وذلك للابتعاد على ما لا يجوز في عقد المضاربة؛

خ. طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية: وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة، فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا باستحداث مستجدات ملحقه بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق.

3- أهداف الهندسة المالية الإسلامية: تسعى الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي⁸:

أ. توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية تمتاز بالمصادقية الشرعية؛

- ب. تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة؛
- ت. تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية؛
- ث. المساهمة في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ريويا؛
- ج. المساعدة في إدارة وتحقيق الموازنة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية؛
- ح. المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية؛
- خ. توفير تمويل مستقر وحقوقي ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية؛
- د. توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل؛
- ذ. تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغته.
- المحور الثاني: التمويل الإسلامي وكفاءته.**

يعرض هذا المحور مفهوم التمويل الإسلامي، من خلال التطرق إلى تعريف التمويل المصرفي الإسلامي ورسالته، ومن ثم التطرق إلى فعالية وكفاءة التمويل الإسلامي.

أولا- تعريف التمويل المصرفي الإسلامي:

لغة: التمويل مشتق من المال، وقد جاء في القاموس المحيط "المال هو ما ملكته من كل شيء وملت بعدما تمال، وملت وتمولت، كثر مالك... وملته(بالضم): أعطيته المال"⁹.

كما جاء في المعجم الوسيط: "أعطاه المال، موله، قدم له ما يحتاج من مال، يقال: مول فلانا ومول العمل. المال: كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان جمع أموال، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال: رجل مال: ذو مال... الممول: من ينفق على عمل ما"¹⁰.

أما اصطلاحا: فإنّ معنى التمويل هو: عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين¹¹:

1. ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لانجاز المشروع (عدد وطبيعة الأبنية الآلات، الأشغال، اليد العاملة...).
 2. ناحية مالية: تتضمن كلفة المشروع ومصدر الأموال الضرورية وكيفية استعمالها، فهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.
- أما في الاقتصاد الإسلامي فإنّ التمويل المصرفي الإسلامي هو¹²:

- أ. تلبية البنك الإسلامي لطالب المال إما بالعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة؛
 - ب. هذا التمويل إما أن يكون بالمشاركة بالأموال لرجل أعمال لا تتوافر لديه أو إعطاء رجل الأعمال المال على سبيل المضاربة؛
 - ت. أو المداخلة مع رجل الأعمال في التجارة من خلال زيادة رأس مال رجل الأعمال المتداول (البضائع)؛
 - ث. أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صورة المنفعة.
- تحدد طبيعة معايير الاستثمار في ضوء المنهج الفكري الذي يحكم عملية الاستثمار، فهذه المعايير يجب أن تعكس بالضرورة أهداف هذا الاستثمار وتلتزم بأسسه وضوابطه ومفاهيمه.

ولا جدال في أنّ المنهج الإسلامي لاستثمار الأموال يختلف تمام الاختلاف عن المناهج التقليدية سواء من حيث الأساس الفكري له أو من حيث أهدافه وغاياته أو من حيث أسسه وضوابطه ومن ثم من حيث أساليبه ووسائله وهنا، ضرورة اختلاف صيغة الاستثمار في المنهج الإسلامي عنه في الفكر التقليدي.

ونقطة البداية والأساس الأول لهذا الاختلاف والذي يترتب عليه كل الاختلافات الأخرى يتمثل في ارتباط منهج الاستثمار في الإسلام بالعقيدة والشريعة الإسلامية وهو أمر غير قائم في المناهج التقليدية التي يقوم على أساس تحديد المفاهيم الاقتصادية والعلمية عامة من أية مبادئ أخلاقية أو دينية.

ثانياً-رسالة التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي ليس للمسلمين فحسب، بل هو للعالم أجمع: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾¹³ وهذا يعني أنّ أمام الاقتصاديين الإسلاميين مسؤولية كبيرة في إبلاغ هذه الرسالة للبشرية، والمساهمة الإيجابية في تحقيق الرخاء والاستقرار للاقتصاد العالمي، وتتضاعف هذه المسؤولية في ظل تزايد الشكوى من النظام المالي السائد والمطالبة بالبحث عن حلول بديلة تحقق الأهداف المنشودة للتنمية الشاملة وعدالة التوزيع، مع المحافظة على القيم الأخلاقية والموارد الطبيعية¹⁴.

ثالثاً-فعالية وكفاءة التمويل الإسلامي:

1- فعالية أساليب التمويل الإسلامي:

يمكن تلخيص فعالية أساليب التمويل الإسلامي فيما يلي:

أ-الأساليب التقليدية:

إنّ صيغ التمويل المتبعة حالياً في البنوك الإسلامية قد تغيرت مميزاتاً عما كانت عليه في بدايتها الأولى فقد كانت صيغة المرابحة تغطي من 70-81% من معاملات المصارف الإسلامية ثم بدأت صيغ الإجارة تلاحقها بعد ذلك المشاركة و الاستصناع وبدرجة أقل السلم فيما نجد الآن أنّ صيغ الإجارة قد تقدمت على صيغ المرابحة.

ب-الأساليب الحديثة:

- صناديق الاستثمار الإسلامية:

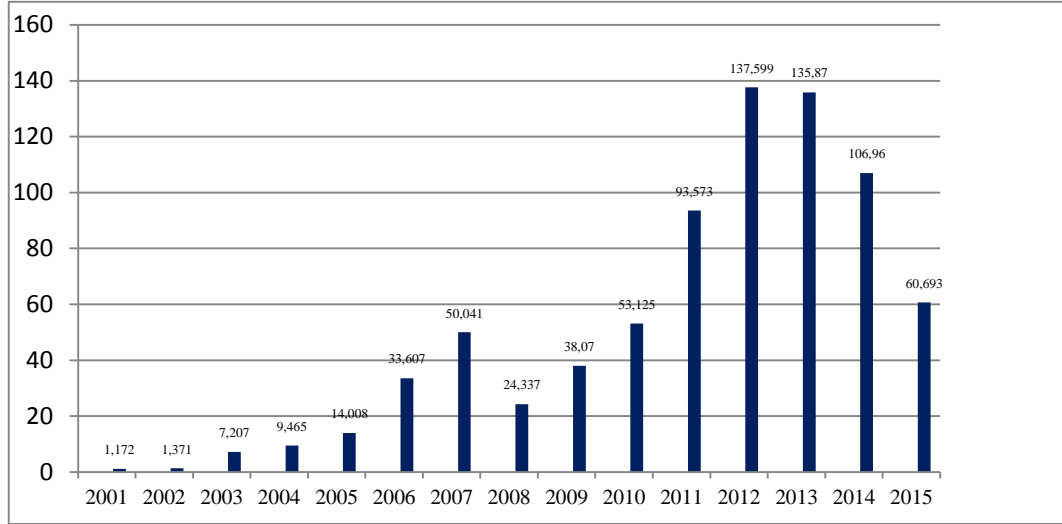
يصل عدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية في العالم وحتى نهاية أغسطس 2009 إلى 478 صندوقاً (0.6% من مجموع الصناديق الاستثمارية في السوق العالمية البالغ عددها 79286 صندوقاً) عدد صناديق الاستثمار الإسلامية نما بمعدل هائل على مدى الخمس سنوات الماضية، بلغ 254% أي بمعدل متوسط سنوي 25% فإن أهمية وقيمة صناديق الاستثمار الإسلامية زادت على نحو قوي، على حساب الصناديق الاستثمارية التقليدية، وتحديدًا في الفترة ما بين 2005 و2007، سواء من حيث عمليات الطرح التي تراوحت ما بين 213 صندوقاً و267 صندوقاً و455 صندوقاً على التوالي، أو من حيث حجم الأصول تحت إدارتها والتي ارتفعت من 10.4 مليار دولار في العام 2005 إلى 21.6 مليار دولار في العام 2006، ثم 28.26 مليار دولار في العام 2007¹⁵.

- الصكوك الإسلامية:

تمثل إصدارات الصكوك الإسلامية في دول الخليج اليوم 81% من إجمالي إصداراتها من السندات مقارنة بنحو 26% في العام الماضي، وقد حققت الصكوك الإسلامية قفزات نوعية من حيث العوائد نتيجة اتساع استخدامها في عمليات التمويل

خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما جعلها تحوز على اهتمام المستثمرين في الأسواق المالية الإسلامية والغربية على حد السواء.

الشكل رقم (01): حجم الصكوك الإسلامية الدولية المصدرة خلال الفترة (2001-2015) و.ن(مليار دولار)



المصدر: التقارير المجمّعة من موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، متوفر على الرابط: <http://www.iifm.net>

يتضح من الشكل أنّ حجم الصكوك الإسلامية المصدرة الدولية المصدرة تزايد منذ سنة 2001 ويعود ذلك إلى تزايد التعامل بالصكوك الإسلامية من قبل الدول والحكومات خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008 وعدم تأثر المؤسسات المالية التي تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية بها ونجاح تجربة إصدار هذه الصكوك فيها وفتح الدول الغربية لمنافذ في مؤسساتها للتعامل بها سجلت سنة 2012 أكبر تداول للصكوك الإسلامية المصدرة بمقدار 137 مليار دولار نتيجة زيادة الوعي بالتعامل بها والحاجة للسيولة وتمويل الاستثمارات والاستفادة من سيولة الأسواق المالية، ويقدر حجم الصكوك الإسلامية المصدرة منذ 2001 إلى غاية 2015 بأكثر من 767 مليار دولار.

2- كفاءة التمويل الإسلامي:

إنّ التنوع في أساليب التمويل الإسلامية يحقق الهدف المقصود من التمويل، ويساعد في زيادة التوسع في الاستثمارات الحقيقية ويتوقع للتمويل الإسلامي أن لا يحدث آثارا تضخمية بخلاف التمويل التقليدي، ويختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في استمرار ملكية رأس المال للمالك الأصلي بخلاف المقترض بفائدة، فإن ملكية رأس المال تنتقل إلى الطرف الآخر وهذا يؤكد على أنّ طبيعة التمويل الإسلامي قائمة على مبدأ أساسي وهو: "أنّ الخراج بالضمان، والغنم بالغرم"، ويبقى الممول شريكا للمتمول غنما وغرما، أما في حالة الإقراض بفائدة فإن العلاقة بين المقرض والمقترض هي علاقة دائن بمدين في جميع الأحوال، وبالتالي تنفصل شخصية الدائن عن المدين بمجرد إقراضه، وضمان استرداده للأصل والفائدة المترتبة عليه، وبهذه الصورة فإنّ الموارد والمدخرات يتم تجميعها من الأغنياء والفقراء ويعاد توزيعها لصالح الأغنياء فقط، وهذا يعني تدفقا للموارد المالية من الفقراء وهم الأكثر إلى الأغنياء وهم القلة¹⁶.

المحور الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي.

ليس المقصود بإعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي بالضرورة إيجاد صيغ تمويل جديدة بديلة لصيغ التمويل الإسلامية المعروفة والمسماة في الفقه، إذ يعتبر إيجاد قنوات ومنافذ جديدة للتمويل، أو حتى تمويل دوائر جديدة لم يعد التمويل القائم (أو صيغ التمويل المطروحة) قادرة على الوفاء باحتياجاتها التمويلية، كل ذلك يعتبر هندسة مالية إسلامية، وإعادة هندسة للتمويل الإسلامي¹⁷.

أولاً-التصكيك الإسلامي:

إنّ كلمة التصكيك والتوريق والتسنييد تستعمل كمرادفات لمسمى واحد، وتشير إلى معنى واحد، فيقال التصكيك نسبة إلى الصكوك، والتوريق نسبة إلى الأوراق المالية، والتسنييد اشتقاقاً من السندات.

1-تعريف التصكيك الإسلامي:

إصطلاح الفقهاء على تسمية عمليات التوريق في الإطار الإسلامي بعمليات التصكيك، وذلك لسببين هما¹⁸:

أ. كلمة تصكيك مشتقة من كلمة صكوك وهي تمثل البديل الإسلامي لكلمة السندات وهي تعني ضمناً التعامل بأداة مالية قائمة على المدابنة والفائدة المحرمة؛

ب. كلمة التوريق في الفكر المالي التقليدي قائمة بصفة أساسية على مكون الدين وهو ما ينهي عنه الشرع في التبادل تفاضلاً. تعريف التصكيك لدى مجلس الخدمات المالية الإسلامية: التصكيك يعني إجراءات إصدار الصكوك وتتضمن الخطوات التالية¹⁹:

- إنشاء موجودات: في التمويل التقليدي تكون عادة عبارة عن قروض أو ذمم حقوق أخرى بينما في التمويل الإسلامي تكون عبارة عن موجودات قابلة للتصكيك حسب أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها كالموجودات موضوع الإجارة؛
- نقل ملكية الموجودات إلى كيان ذي غرض خاص يتصرف بصفة المصدر وذلك بوضعها في شكل أوراق مالية (صكوك)؛
- إصدار الأوراق المالية (الصكوك) إلى المستثمرين.

كما عرّفه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في القرار (4/19) 178 في دورته التاسعة عشر 1430هـ-2009 م بأنه: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"²⁰.

قد تتخذ الصكوك المالية الإسلامية أشكالاً مختلفة، ولكن الأنواع الأساسية من العقود هي المشاركة، المضاربة، المرابحة الإجارة، السلم، الاستصناع، والصكوك التي هي شكل من أشكال التسنييد للعقود الأخرى، يحسن وصف الصكوك التي تقدم عادة على أنّها المقابل الإسلامي للسندات التقليدية بأنّها شهادات استثمار تمثل ملكية تناسبية في أصل من الأصول، وتستخدم الصكوك لتقاسم المخاطر وربما يكون التجار قد استخدموها في سالف الأزمان لتجهيز قوافلهم، ويتحمل الأفراد نسبة التكاليف وينلقون ما يقابلها من أرباح (أو يتقاسمون أي خسارة) وتشبه الصكوك في هذا الشكل الأصلي الأسهم في شركة مساهمة غربية والخاصية المميزة للصكوك هي أنّ المستثمر له حق انتفاعي في الأصول متناسب مع المبلغ المكتتب به²¹.

2-دوافع التصكيك الإسلامي:

تتمثل دوافع عملية التصكيك التي تدفع المؤسسات المالية إلى إصدار الصكوك الاستثمارية في النقاط التالية²²:

- إعادة تدوير الأموال المستثمرة دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجالها المختلفة لأنّ التصكيك يساعد على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول تتصف بالسيولة؛

- خفض تكلفة التمويل والمخاطر، لأنّ التصكيك يتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد، ومن ثمّ توفير تمويل طويل أو منتصف الأجل، وبالتالي يتسم بانخفاض درجة المخاطر نظرا لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول وبالإضافة إلى أنّ عملية التصكيك تتطلب فصل محفظة التصكيك وما يلحقها من ضمانات عن غيرها من الأصول المملوكة للشركة منشئة الصكوك؛
 - تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع المعوض فيها من الأوراق المالية وتنشيط سوق تداول الصكوك، والصكوك أيضا تمكن تمويل النشاطات الإقتصادية الضخمة ما لا تقدر عليه الجهات التمويلية بأنفرادهم؛
 - تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للشركة منشئة الصكوك من حيث أنّ التوريق يتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن الشركة، ومن ثمّ يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا؛
 - الموازنة بين آجال التمويل أي مصادر استخدامات الأموال، فعملية التصكيك تساعد الشركة في الحصول على التسوية اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل.
- أما بالنسبة للمصارف التي بطبيعتها يوجد لديها محافظ حقوق مالية بمبالغ كبيرة متمثلة فيما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية، فعملية التصكيك تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لها وهي:

- تحسين معدل كفاية رأس المال في ظل معايير بازل 2؛
- تحسين الموازنة بين آجال الأصول والالتزامات؛
- الحصول على التمويل اللازم لمنح قروض جديدة؛
- تنويع أفضل مخاطر الائتمان؛
- خفض تكلفة التمويل وتنويع مصادره؛
- توسيع نشاط أسواق المال.

ثانيا- المشتقات المالية من منظور إسلامي:

1- أسباب الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية:

تبرز الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية على الرغم من الخلاف الفقهي الذي تثيره من جانبين²³:

- أ- الجانب الأول: ضرورة تكييف المؤسسات المالية الإسلامية مع واقع النظام المالي العالمي والذي من سماته الأساسية التقلبات في الأسعار بما فيها أسعار الفائدة وأسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع والخدمات وهو ما يستدعي القيام بعمل إيجابي اتجاه هذه التقلبات بدلا من تكبد المؤسسات المالية الإسلامية وحتى مؤسسات الأعمال الأخرى لخسائر نتيجة مخاطر لم تكن بأي حال من الأحوال هي المتسبب فيها؛
- ب- الجانب الثاني: يستدعي المحافظة على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية وضمان معاصرتها (تنافسيتها بشكل خاص) الأخذ بالابتكارات الجديدة أو إيجاد البدائل التي تحقق نفس المزايا لتلك التي تحققها الأدوات التقليدية وفي نفس الوقت تحقق ميزة المصداقية الشرعية.

2- المشتقات في نظام التمويل الإسلامي:

إنّ أي عقد أو معاملة مالية في ظل التمويل الإسلامي يجب أن توافق ضوابط الشريعة الإسلامية. ويمكن أن تحدد هذه الضوابط فيما يلي²⁴:

- تحريم الربا وأي معاملات متعلقة به؛
 - منع الغرر أي الحظر المرتفع (المعاملات ذات المخاطر العالية أو ما يعرف بتجارة المخاطر أي نقل المخاطر) وبيع ما لا يملك؛
 - منع المغامرة والمضاربة في العقود والمبادلات؛
 - منع التجارة أو تبادل الديون إلا إذا كانت بقيمتها الإسمية.
- وبالتالي فإنّ تطوير المشتقات المالية الإسلامية يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية²⁵:
- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
 - يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية؛
 - يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.
- كما يجب على المؤسسات المالية الإسلامية والسلطات النقدية في الدول الإسلامية أن تؤسس وحدة للبحث والتطوير وذلك لتحقيق الأهداف التالية²⁶:

- استحداث مشتقات مالية تحقق المتطلبات السابقة؛
- تطوير وسائل ومعايير فعالة لقياس المخاطر التي تخفض أو تنشأ باستخدام المشتقات المالية الإسلامية؛
- تطوير طرق محاسبية جديدة لإظهار وتجسيد مخاطر التغيير ومستوى التقلب في قيم أصول وخصوم المؤسسات المالية مثل تقلب أسعار السلع وتقلب أسعار الصرف للعملة الأجنبية وأسعار الأسهم وحصص المشاركات, وعلى المؤسسات المالية الإسلامية تبني هذه الطرق لتحقيق الشفافية ولتعكس الوضع الحقيقي لأصولها وخصومها وحجم المخاطر التي تتعرض لها؛
- سيؤدي استخدام المشتقات المالية الإسلامية إلى تغيرات حركية (ديناميكية) للقطاع المالي والنقدي مما يتطلب من السلطات المالية والنقدية أن تتبنى ضوابط وسياسات إستقرار فعالة تتماشى مع المرونة المتزايدة للمؤسسات المالية ومقدرتها على الحركة عبر النظام المالي الدولي ولكي تتماشى أيضا مع التغير الديناميكي للمشتقات المالية.

ثالثا-المنتجات المالية المركبة:

سميت بالمنتجات المركبة لأنها مركبة من أكثر من (عقد) عملية من العمليات البسيطة المعروفة في العقود الإسلامية، مثلا: مراجعة-مشاركة، مضاربة، سلم...، وهنا يتضح لنا فعلا دور الهندسة المالية في ابتكار مثل هذه المنتجات، حيث أنه ليس للهندسة المالية حدود، إلا الالتزام بالأسس مع محاولة الابتعاد قدر الإمكان عن الاختلاف الفقهي.

وسنشير هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام الهندسة المالية، ومنها²⁷:

1- المراجعة من خلال المشاركة²⁸.

بالرغم من أنّ المراجعة صورة من الدين الذي جاءت الشريعة بالترغيب عنه، إلا أنّ شيوعها اليوم وإقبال المصارف الإسلامية عليها يستوجب محاولة إعادة صياغتها بصورة أقرب الى نموذج الوساطة المالية المبنية على النيابة او المشاركة. اذن يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المراجعة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة وذلك كما يلي: لنفترض أنّ هناك وكيلًا للسيارات يرغب في زيادة مبيعاته، ويعتقد أنّه إذا تمكن زبائنه من الشراء بالتقسيط فسوف يحقق هدفه ومن ثمّ يتحسن دخله، لكن هذا الوكيل لا يملك السيولة الكافية، كما أنّه لا يملك الآليات الضرورية لمتابعة المدينين وتحصيل الأقساط، لكنه يملك الخبرة الكافية بالسوق والأسعار والبضائع، هناك مصرف يرغب في استثمار فائض السيولة لديه في مشروع منخفض المخاطرة ولا يستلزم خبرة متخصصة، ويرى أنّ البيع الآجل فرصة جيدة لهذا الغرض، يدخل المصرف شريكًا مع وكيل السيارات على النحو التالي:

أ. يُخصص الوكيل مبلغًا من المال، مثلاً مليون دينار، للبيع بالتقسيط، ويخصص المصرف مليونين لنفس الغرض، ويفتح بحساب مشترك لدى المصارف، ويستخدم هذا الحساب لتمويل السيارات المباعة بالتقسيط؛
ب. يتولى الوكيل إجراءات البيع ونقل الملكية وما يتعلق بها، والتأكد من جودة السيارة المباعة وخلوها من العيوب، بينما يتولى المصرف متابعة الأقساط ومراقبة رصيد المدين لدى المصرف؛
ت. الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين الوكيل والمصرف بالاتفاق، فهذه الصيغة في الحقيقة شركة عنان ساهم فيها كالمصرف ووكيل السيارات بالمال والعمل، والأرباح توزع بينهما، لاحظ أنّ سيارة تباع من خلال هذا الحساب تعتبر مملوكة شركة بين الوكيل وبين المصرف، وكل منهما استحق الربح بموجب ماله وعمله. ويمكن ملاحظة أنّ هذه الصيغة تمتاز عن صيغة المراجعة العادية:

— تخلص المصرف من إجراءات الشراء والقبض والحيازة، وهي من العقبات التي كانت تقلل من كفاءة أسلوب المراجعة؛
— شارك المصرف الوكيل في المشروع، وبذلك استفاد المصرف من: تقليل المخاطرة، الاستفادة من خبرة الوكيل بالسوق والبضائع في زيادة المبيعات، تفرغ المصرف الإسلامي لأكثر ما يتقنه حالياً (للأسف) ألا وهو متابعة الديون وتحصيل الأقساط؛
— لم يعد المصرف منافساً للتجار، أو مزاحماً لأسواق السيارات، بل صار شريكاً لهم، يربحون جميعاً ويخسرون جميعاً، فحقق المصرف بذلك الوساطة المالية بين ذوي الفائض (المدخرين والمودعين) ذوي العجز (وكيل السيارات) مباشرة، ودون توسط طرف رابع دخيل على العملية.

2- نموذج الوكالة بأجر.

ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي ودعية بعينها ويقترح جمال الدين عطية ان تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلاً من المضاربة، حيث يعتبر المصرف وكيلًا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت او نسبة من مبلغ الودعية ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلاً عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.

3- نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة.

سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي جمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلا، بحيث يكون الوصف تفصيلا، ولا يدع مجالاً للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلا ويمثل السند حصة ساعية واحدة، والحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكيته للمنفعة.

إنّ هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات، وميزة التخصيص الكفاء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية الإسلامية.

رابعا- مستقبل تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى قيام السلطات النقدية والبنوك بإعادة النظر في الأدوات والمنتجات المالية والمصرفية السائدة والواقع أنّ الهندسة المالية الناجمة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية، تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسع بالتورق المصرفي والمراجحة للآمر بالشراء، بدلا من المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد وذلك للاعتبارات التالية:

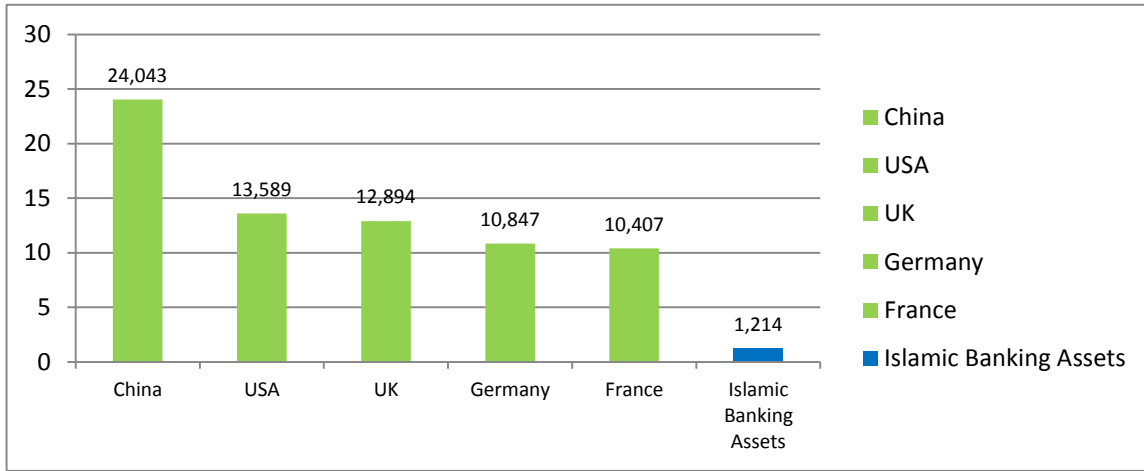
- سهولة الهندسة المالية التقليدية؛
 - حاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة؛
 - التركيز على صيغ المدائيات بحثا عن الربح في الأجل القصير.
- ويمكن التأكيد بأنّه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجات تقليدية فإنّ مستوى المنتجات المالية الإسلامية سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية، وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) محتملة في المستقبل المنظور:

1- المشهد الأول (المأمول): يتمثل في الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق استدامتها فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الإستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار، حيث تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية المحلية؛

2- المشهد الثاني (المحتمل): يتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابها كبيرا مع المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتما على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماما كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

3- المشهد الثالث (الأقل احتمالا): يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجاتها، فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية²⁹.

الشكل رقم (02): قيمة أصول البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الدول المتقدمة سنة 2015 (بليون دولار).



Source: Digital Islamic Economy: Special Focus Brief on the Digital Islamic Consumer Services 2015. Available at the following link www.zawya.com.

بلغت أصول المصارف الإسلامية سنة 2015 أكثر من 1 بليون دولار وهذا الرقم يحد ذاته يعد إنجازا لحداثة التمويل بهذه الأدوات، ونتيجة زيادة الطلب على التمويل الإسلامي من البنوك الإسلامية وزيادة حجم الثقة في المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها خاصة بعد أن أثبتت نجاحاتها أمام الأزمات المالية الأمر الذي دفع بالمؤسسات المالية والمصرفية الاعتماد عليها في التمويل والاستثمار.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تبيان الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي، ومن أجل ذلك تطرقنا إلى على عملية التصكيك الإسلامية التي تعتبر من أهم الآليات لتوفير الصكوك الإسلامية، كما تطرقنا إلى المنتجات المالية الإسلامية المركبة والمشتقات المالية من منظور إسلامي حيث أهما تعتبر من أهم مخرجات الهندسة المالية الإسلامية، وفي نهاية بحثنا هذا يمكننا تقديم النتائج التالية:

- الهندسة المالية الإسلامية هي التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف؛
- الهندسة المالية الإسلامية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- الهندسة المالية الإسلامية تدعم المصرفية الإسلامية من خلال توفير وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وإيجاد الحلول لمشاكل التمويل المختلفة؛
- توفر الهندسة المالية الإسلامية تشكيلة واسعة من المنتجات والأدوات المالية الإسلامية أهمها الصكوك الإسلامية والمشتقات المالية الإسلامية؛
- بالرغم من مختلف الجهود المبذولة إلا أنّ معظم المنتجات المالية الإسلامية كانت نتيجة للاعتماد على منهج الابتكار بالمحاكاة بدل الابتكار الحقيقي.

التوصيات:

- ومن أجل تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتوفير البديل الإسلامي لصيغ التمويل التقليدية يجب العمل على مايلي:
- توفير وتطوير الكفاءات والإطارات المؤهلة التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح تخصصات الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات المهندسين الماليين في الاقتصاد الوضعي؛
- الابتعاد عن تقليد صيغ التمويل الربوية لأن ذلك سيؤدي إلى إلغاء الدور الفعال للهندسة المالية الإسلامية؛
- الاعتماد على منهج الاصاله والابتكار لتطوير وسائل التمويل الإسلامية وذلك في حدود الضوابط الشرعية؛
- تطوير أساليب التمويل الإسلامية وضبطها بالاعتماد على المختصين الماليين الذين تتوفر فيهم المعرفة الاقتصادية والفقهية معاً؛
- تأسيس وحدات للبحث والتطوير داخل المؤسسات المالية الإسلامية؛
- إنشاء مختلف المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير الأسواق المالية الإسلامية لأجل استكمال المنظومة المصرفية الإسلامية.

قائمة المراجع:

- ¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2008، الطبعة الأولى، ص: 161.
- ² مرغاد لخضر، الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص: 48.
- ³ حنان العمراوي، فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 03-04 ديسمبر 2012، جامعة قلمة، الجزائر، ص: 302.
- ⁴ صالح مفتاح، ريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 03-04 ديسمبر 2012، جامعة قلمة، الجزائر، ص: 228-229.
- ⁵ زينب شلال عكار، تطبيق الهندسة المالية باستخدام بطاقة الائتمان-دراسة تطبيقية في مصرف الاستقلال، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 29، جانفي، 2012، ص: 219.
- ⁶ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص: 176.
- ⁷ المرجع السابق، ص: 39-41.
- ⁸ هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1 و2 ديسمبر 2010، ص: 9-10.
- ⁹ محمد بن يعقوب الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، ج 02، ص: 52.
- ¹⁰ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، ج 1، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، 1989، ص: 892.
- ¹¹ محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط 1، 1985، ص: 127.
- ¹² محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي التقليدي، الإسلامي، المنهج العلمي لاتخاذ القرار، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص: 148.
- ¹³ سورة الأنبياء، الآية 107.
- ¹⁴ سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007، ص 16.
- ¹⁵ حسنية سميرة، أساليب التمويل الإسلامي وكفاءته، رسالة ماجستير في البنوك الإسلامية، قسم الاقتصاد والادارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010/2011، ص: 196-197.

- ¹⁶ هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 64-65.
- ¹⁷ لبنى بوالظمين، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والادارة، تخصص بنوك إسلامية، قسم الاقتصاد والادارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص: 23.
- ¹⁸ فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، إتحاد المصارف، بيروت، لبنان، 2008، ص: 6.
- ¹⁹ محمد هو، جعفر هني محمد، الصكوك الإسلامية كأداة لضمان استقرار السيولة في البورصة، عدد خاص بأعمال الملتقى العلمي الوطني "بيئة الأعمال الداعمة لتطوير الأسواق المالية وتفعيلها"، 27-28 نوفمبر 2013، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص ص: 349-350.
- ²⁰ زاهرة علي بني عامر، التصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك القائم على الأصول أيهما مقبول إسلامياً، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 12 و13 نوفمبر 2013، ص: 307.
- ²¹ حكيم بوحرب، دراسة أثر النصوص القانونية على عمليات الابتكار المالي الإسلامي-قانون الصكوك المالية الأردني نموذجاً-، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و6 ماي، 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 105.
- ²² علاء الدين زعتري، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدم لورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان (الصكوك الإسلامية، تحديات تنمية، ممارسات دولية)، عمان، الأردن، 18-19/07/2010، ص ص: 19-20.
- ²³ عبد الكريم أحمد قندوز، مداني أحمد، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-، يومي 5 و6 ماي، 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص: 10.
- ²⁴ آمال حاج عيسى، فضيلة حويو، المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الثاني: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-، يومي 5 و6 ماي، 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص: 15.
- ²⁵ عبد الرحيم بالحמיד الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 11، 1999، ص ص: 55-92.
- ²⁶ المرجع السابق، ص ص: 55-92.
- ²⁷ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص ص: 187-185.
- ²⁸ يمكن تسمية هذا النموذج بنموذج د. سامي السويلم، أي نسبة إلى من قام بابتكاره.
- ²⁹ صالح صالح، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً-الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-، يومي 5 و6 ماي، 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص: 18-19.
- ³⁰ موقع السوق المالية الإسلامية الدولية.

³¹ Digital Islamic Economy: Special Focus Brief on the Digital Islamic Consumer Services 2015. Available at the following link www.zawya.com.